

تثير تجربة المرافعة القانونية للفلسطينيين في إسرائيل الممتدة عبر عقود من الزمن تساؤلات عديدة يصعب حصرها والوقوف عندها من خلال العدد الحالي من دورية "جدل". لذلك لا يدعي النقاش الوارد في هذا العدد تغطية جميع الجوانب والمعضلات المترتبة عن عملية المرافعة القانونية، فثمة جوانب أخرى هامة لم نخض غمارها هنا، تستحق عددًا خاصًا لمناقشتها. رغم ذلك، تفرض قضية منح الشرعية للنظام من خلال المرافعة القانونية نفسها للبحث بشكل أكثر إلحاحًا. لذلك نحاول هنا تسليط الضوء على بعض الأوجه المهمة للمرافعة القانونية، الجماهيرية منها على وجه الخصوص، والمرتبطة بمدى تأثير ومساهمة المرافعة القانونية على منح وإضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم، وبالعلاقة تبني المرافعة القانونية نهجًا نضاليًا مع وسائل نضالية أخرى متاحة أمام الفلسطينيين في إسرائيل.

مثل هذا البحث ضروري دومًا، ولا سيّما في الوقت الراهن الذي أصبح فيه نبض الشارع والحراك الشعبي والجماهيري قوتين حاسمتين لا يمكن تجاهلهما في إطار مواجهة السياسات السلطوية، من جهة، وفي ظلّ واقع التشريعات الأخيرة التي تهدف بالأساس إلى تكريس يهودية الدولة وقوّنتها، وإلى فرض المزيد من القيود على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وعلى نضالها السياسي في محاولة لنزع شرعيته، من جهة ثانية.

يستند ادعاء إضفاء الشرعية على النظام السياسي (أو على الجهاز القضائي، بأقلّ تقدير)، من خلال التداول القانوني أمام المحاكم المحلية التابعة لهذا النظام إلى حقيقة كون المرافعة القانونية ترتكز على قواعد ومعايير حدّدها النظام مسبقًا ضمن المنظومة الدستورية السائدة، وتبني بالأساس حفظ وتكريس مبادئ النظام المهيمنة. من هنا نجد أنّ هاجس إضفاء الشرعية على النظام يلاحق على الدوام المحامين الساعين لمقاومة الظلم وتعزيز مفاهيم العدالة والمساواة من خلال مرافعتهم القضائية أمام المحاكم المحلية التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من النظام ذاته.

يعبر التساؤل حول أحقيّة الادّعاء أنّ من شأن التداول القانونيّ منح الشرعيّة للنظام القائم عن تخوّف مشروع يجدر الوقوف عنده وبحثه بجديّة وحذر. كذلك يمكن أن تترتب على نتيجة مثل هذا البحث قرارات متعلّقة باستمرار اعتماد المرافعة القانونيّة إستراتيجية نضاليّة بيد الفلسطينيين. فعندما تتحوّل المرافعة القانونيّة إلى أداة تُعزّز النظام السائد بقيمه القمعيّة، يصبح من الخطأ الاستمرار في اعتمادها كإستراتيجية نضاليّة. بأقلّ تقدير، ستمكّن عمليّة البحث هذه من القيام بتصنيف داخليّ للإستراتيجيات القانونيّة المتبّعَة والتي يمكن استخدامها كأداة توجيهيّة بيد المحامين في اختيار نوعيّة القضايا المثويّ العمل عليها، توقيتها ومواقعها.

يحاول علاء محاجنة في مقاله التحليليّ تطبيق بعض أوجه البحث المطروحة أعلاه من خلال استخدامه الائتماس الذي قدّم إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة والذي طعن في دستوريّة قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل كـ"حالة اختباريّة". من خلال تناوله هذه الحالة، يرى أنّ المرافعة القانونيّة أفضت إلى نتيجتين: الأولى تعزيزها ثقة الفلسطينيين في إسرائيل في النظام القانونيّ ومؤسساته، وعلى رأسها المحكمة العليا؛ الثانية إضعافها اعتماد وسائل نضاليّة خارج الحلبة القانونيّة في محاولة التصديّ لهذا القانون. وعليه، فهو يحذّر من مغبّة الاعتماد الدائم والفوريّ لإستراتيجية المرافعة القانونيّة أمام المحاكم الإسرائيليّة في جميع القضايا، وبمعزل عن الظروف السياسيّة، لما في ذلك من تأثير على الأشكال الأخرى للنضال السياسيّ.

في سياق هذا البحث، يرى حسن جبارين في المرافعة القانونيّة ممارسةً سياسيّة لكن "بوسائل أخرى". لكنّه يعتقد أيضاً بوجوب عدم إضفاء وزن زائد على مهنة المحاماة وعلى عمليّة المرافعة القانونيّة ككلّ، ولا على قدرة الأنظمة القمعيّة على الإقناع (إقناع المواطنين المضطهدين والرأي العام). في نظره، مسألة إضفاء الشرعيّة على النظام هي حاسمة بالنسبة لضحايا النظام أكثر ممّا هي بالنسبة لمؤسّسي النظام. لذا، فالسؤال الذي يجب أن يُطرح في هذا السياق هو: هل ساهمت النجاحات العينيّة للفلسطينيين في إسرائيل في منح الشرعيّة للمنظومة الدستوريّة العرقيّة والتمييزيّة السائدة في إسرائيل؟ يجد حسن جبارين ردّاً سلبياً واضحاً على هذا السؤال من خلال برامج الأحزاب السياسيّة العربيّة والوثائق الرئويّة الصادرة عن عدد من الجمعيات المدنيّة الفلسطينيّة.

في سياق تقييمه للمرافعة القانونية في إسرائيل، ينطلق مازن المصري من كون المنظومة الدستورية السائدة تنسّم بالعرفية على اعتبار أنّ إسرائيل تُعرّف نفسها دولة يهودية، وبالتالي فهو يعرض وجود خلل بنيويّ يتعلّق بهذا التعريف. لذلك، هو يستنتج أنّ أيّ محاولة للتغيير من خلال هذا المسار ستكون محدودة أصلاً، ولن يكون في وسعها إحداث تغيير جذريّ وحقيقيّ في الوضع القائم بسبب هذا الخلل البنيويّ. وعليه، فهو يحذّر من خطر خلق النجاحات المحدودة (التي يمكن إنجازها من خلال مسار المرافعة القضائية) لانطباع واهمّ بإحداث تغيير على الوضع السياسيّ القائم.

ادّعاء إضفاء الشرعية وما له من تأثيرات على خلق واقع واهمّ بالتغيير يدفع البعض إلى الدعوة لإعادة النظر في اعتماد الفلسطينيين المرافعة القضائية كوسيلة نضالية أساسية كما كان متبعاً حتى الآن. في هذا السياق، يقترح د. غاد بارزيلي أنّه لا ضير من الاستمرار في المرافعة القانونية أمام المحاكم الإسرائيلية، مع وجوب حصرها في قضايا أقلّ جوهرية وأقلّ أهميّة، وكذلك تجنّب إبراز النجاحات القانونية عند إحرازها، في محاولة الحدّ من إضفاء الشرعية على النظام. وتستمرّ هذه التوجّهات وصولاً إلى دعوات صريحة لتبني نهج مقاطعة شاملة للمرافعة القانونية، والتركيز - عوضاً عن ذلك - على التعبئة المحليّة والمرافعة الدوليّة، كما هو الأمر عند أحمد أمارة في مقالته المتعلقة بالنضال القانونيّ حول قضايا الأرض والمسكن في النقب.

في المقابل، يرى د. أمل جمال أنّ بمقدور الهيئات التي اختطّت المرافعة القانونية نهجاً نضالياً، التأثير على ادّعاء الشرعية من خلال دراسة الخطاب القانونيّ دراسة معمّقة بغية التغلب على ما يعتره من قصور. بالإضافة إلى ذلك، ثمة ضرورة للعمل على دمج العمل القانونيّ داخل العمل السياسيّ العامّ من خلال التفكير في وضع إستراتيجيات عمل بديلة تربطها مع العمل القانونيّ علاقة تكاملية. وفي خضمّ الدعوات المتزايدة لاعتماد أكبر على القانون الدوليّ والهيئات والمحاكم الدوليّة في السياق الإسرائيليّ الداخليّ، في ما يخصّ علاقة الدولة بمواطنيها الفلسطينيين، تأتي مقالة د. هالة بشارات - خوري لتسلط الضوء على الإمكانيات القانونية والسياسية المحدودة لهذا المسار. وعلى الرغم من محدودية القانون الدوليّ والمرافعة الدوليّة كأداة في يد الفلسطينيين في مواجهة السياسات التمييزية والعنصرية، لا يمكن الاستخفاف بدور القانون الدوليّ لا في تحشيد الرأي العامّ الدوليّ، ولا في تعزيز وتمكين ضحايا التمييز والعنصرية.